Journal Of the Iraqia University (76-5) August (2026)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

تنظيم العلاقات الاستراتيجية العراقية–الإيرانية في ضوء دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥: دراسة تحليلية

الأستاذ الدكتور محمد اخبارى

نواف صهيود فالح حميد

م.م امير ساجت مدلول

الجامعة العليا للدفاع/طهران

وزارة الداخلية العراقية

Alshamary.nawaf@yahoo.com
Ameeralh322@gmail.com

المستخلص

يهدف البحث إلى تشخيص المشكلات البنيوية في العلاقات العراقية–الإيرانية بعد عام ٢٠٠٣ في ضوء دستور العراق لعام ٢٠٠٥، وتصميم نموذج استراتيجي يحقق التوازن بين السيادة الوطنية ومتطلبات الجوار الإقليمي، مع افتراض وجود فجوة بين النصوص الدستورية والتطبيق العملي.اعتمدت الدراسة المنهج المختلط (الكمي–النوعي)، حيث جُمعت البيانات عبر مقابلات مع خبراء واستبيان لعينة مكونة من (٦٥) متخصصاً. وتم التحليل باستخدام البرامج الإحصائية (Spss.v.29)و (AMOS.v.26) و(Microsoft Excel.v.2019) ، إضافة إلى (SmartPLS.v.4)للتحليل البنائي واختبار النموذج. أظهرت النتائج وجود فجوة بين المبادئ الدستورية والتطبيق العملي، وتعدد التحديات في الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية. ويوصي البحث بضرورة تعزيز الإطار المؤسسي والرقابي في إدارة العلاقات الثنائية وتفعيل مبادئ الدستور بشكل عملي يضمن التوازن والسيادة. كما تم التوصل إلى نموذج مقترح يقوم على تفعيل الدستور، وتعزيز المؤسسات، وتطوير آليات التعاون والرقابة لضمان علاقات متوازنة ومستقرة.**الكلمات المفتاحية** :العلاقات العراقية–الإيرانية، دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥

المقدمة

تُعد العلاقات العراقية–الإيرانية من أهم العلاقات الإقليمية وأكثرها تعقيدا، وقد تطورت بعد عام ٢٠٠٣ من الصراع إلى التعاون مع بقاء تحديات تمس السيادة الوطنية العراقية. ورغم أن دستور ٢٠٠٥ وضع إطارا يقوم على السيادة وحسن الجوار وعدم التدخل، إلا أن التطبيق العملي أظهر فجوة واضحة بين النصوص الدستورية والواقع. وتتسم هذه العلاقات بتداخل أبعاد سياسية وأمنية واقتصادية وثقافية، أفرزت فرص تعاون مقابل تحديات تتعلق بالاعتماد الاقتصادي، وإدارة الملفات الأمنية والحدودية، وتنظيم التفاعل الثقافي. كما تُظهر الدراسات السابقة غياب معالجة تكاملية تربط هذه الأبعاد بالدستور العراقي. ويهدف البحث إلى تشخيص هذه الإشكالات وتصميم نموذج استراتيجي لتنظيم العلاقات العراقية–الإيرانية في ضوء دستور ٢٠٠٥، بما يحقق التوازن بين المصالح الوطنية العراقية والاستقرار الإقليمي، انطلاقا من فرضية أن تفعيل الإطار الدستوري يعزز الاستقرار والتوازن في هذه العلاقات.

المبحث الأول منهجية البحث

أولا: مشكلة البحث

تُعد العلاقات العراقية–الإيرانية من أكثر العلاقات الإقليمية تعقيدا وتأثيرا، وقد شهدت بعد عام ٢٠٠٣ تحولا من الصراع إلى التعاون النسبي، إلا أن هذا التحول رافقته تحديات بنيوية أثرت في السيادة العراقية. ورغم أن دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ وضع إطارا قائما على السيادة الوطنية

وحسن الجوار وعدم التدخل، فإن هناك فجوة بين النصوص الدستورية والتطبيق العملي.وتتسم هذه العلاقات بتداخل أبعاد اقتصادية وأمنية وحدودية وثقافية، حيث أسهم التعاون الاقتصادي في تعزيز التبادل التجاري، لكنه أدى في الوقت نفسه إلى تنامي مستويات الاعتماد المتبادل غير المتوازن، كما أدت التحديات الأمنية والحدودية إلى تعقيد إدارة السيادة الوطنية، في ظل غياب نموذج قانوني واستراتيجي متكامل ينظم هذه العلاقات.وبناء على ذلك، تتمثل مشكلة البحث في غياب نموذج استراتيجي–دستوري متكامل لتنظيم العلاقات العراقية–الإيرانية وفق مبادئ دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥، بما يحقق التوازن بين المصالح الوطنية العراقية ومتطلبات الاستقرار الإقليمي.

ثانيا: أهمية البحث

أ. الأهمية العلمية

١. تناول العلاقات العراقية–الإيرانية من منظور استراتيجي–دستوري متكامل .

٢. سد الفجوة المعرفية من خلال الربط بين القانون الدستوري والعلاقات الدولية .

٣. إثراء الأدبيات المتعلقة بتنظيم العلاقات الإقليمية وفق الأطر الدستورية .

ب. الأهمية التطبيقية

١. تشخيص المشكلات البنيوية التي تواجه العلاقات الثنائية .

٢. تقديم نموذج عملي قابل للتطبيق لتنظيم العلاقات العراقية–الإيرانية .

٣. توفير إطار يمكن أن يفيد صناع القرار والمؤسسات المعنية .

ثالثا: أهداف البحث

الهدف الرئيس: تصميم نموذج أمثل لتنظيم العلاقات الاستراتيجية بين العراق وإيران في ضوء مبادئ وإطار دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥.

الأهداف الفرعية

١. تحديد أبعاد النموذج الأمثل للعلاقات الاستراتيجية بين العراق وإيران .

٢. تحديد مكونات النموذج المقترح للعلاقات الاستراتيجية بين العراق وإيران .

٣. تحديد المؤشرات الخاصة بالنموذج الأمثل للعلاقات الاستراتيجية بين العراق وإيران

٤. بيان طبيعة العلاقة بين الأبعاد والمكونات والمؤشرات للعلاقات الاستراتيجية بين العراق وإيران

رابعا: أسئلة البحث

السؤال الرئيس: كيف يمكن بناء نموذج أمثل لتنظيم العلاقات الاستراتيجية بين العراق وإيران وفق دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥؟

الأسئلة الفرعية

١. ما أبعاد النموذج الأمثل لتنظيم العلاقات الاستراتيجية بين العراق وإيران؟

٢. ما مكونات النموذج المقترح لتنظيم العلاقات الاستراتيجية بين العراق وإيران؟

٣. ما مؤشرات النموذج الأمثل لتنظيم العلاقات الاستراتيجية بين العراق وإيران؟

٤. ما طبيعة العلاقة بين الأبعاد والمكونات والمؤشرات في النموذج المقترح؟

خامسا: فرضيات البحث

نظرا للطبيعة الاستكشافية للبحث واعتماده المدخل النوعي–الكمي، لم تُصغ فرضيات محددة، واعتمدت الدراسة على التساؤلات البحثية بوصفها إطارا موجها للتحليل وتفسير النتائج بما ينسجم مع أهداف الدراسة والمنهج المعتمد.

سادسا: حدود البحث

١. **الحدود الموضوعية:** تصميم نموذج استراتيجي لتنظيم العلاقات العراقية–الإيرانية في ضوء دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥.

٢. **الحدود المكانية:** جمهورية العراق

٣. **الحدود الزمنية:** العام ٢٠٢٦.

٤. **الحدود البشرية:** الخبراء والمتخصصون في القانون الدستوري والعلاقات الدولية والأمن والاقتصاد.

سابعا: منهج البحث

اعتمدت الدراسة المنهج المختلط، من خلال الجمع بين المنهج النوعي والمنهج الكمي، لتحقيق فهم شامل لمشكلة البحث والوصول إلى نموذج مقترح لتنظيم العلاقات الاستراتيجية بين العراق وإيران. واعتمدت المرحلة النوعية على المقابلات شبه المهيكلة وتحليل البيانات وفق أسلوب النظرية المجذرة، في حين اعتمدت المرحلة الكمية على المسح الميداني واستخدام الأساليب الإحصائية للتحقق من الأبعاد والمكونات والمؤشرات الخاصة بالنموذج المقترح.

ثامنا: مجتمع الدراسة وعينتها

تكوّن مجتمع الدراسة من شقين: نوعي وكمي. شمل المجتمع النوعي (١٠) خبراء ومتخصصين في القانون الدستوري والعلاقات الدولية والدراسات الأمنية والاقتصادية، واعتمدت الدراسة العينة الهادفة المدعومة بأسلوب كرة الثلج وفق معيار التشبع النظري. أما المجتمع الكمي فقد ضم (٦٥) أكاديميا وخبيرا ومتخصصا، واعتمدت الدراسة العينة العشوائية الطبقية، وبلغ حجم العينة النهائية (٦٥) مفردة، وهو حجم مناسب لإجراء التحليلات الإحصائية المتقدمة.

المبحث الثاني الجانب النظري للبحث

أولا: مفهوم العلاقات الاستراتيجية

تُعرّف العلاقات الاستراتيجية بأنها تفاعلات بين الدول تقوم على مصالح طويلة الأمد ذات طابع شامل، وتشمل أبعادا أمنية وسياسية واقتصادية. ويرى والت أن هذه العلاقات تمثل أداة تحليلية لصانعي القرار في إطار المقاربات الواقعية، حيث ترتبط ببناء التحالفات لمواجهة التهديدات الخارجية . (Walt, 2005: 23)وفي المقابل، يركز مشيرزاده على الطبيعة الخطابية للمفهوم، موضحا أن دلالاته تتغير وفق السياقات التاريخية والسياسية ويعكس ذلك التحول في العلاقات بين إيران والعراق بعد عام ٢٠٠٣ من نمط الصراع إلى نمط أكثر تعقيدا من التفاعل والتعاون (مشيرزاده، ١٣٨٦: ١)ويقدم سيغنورينو تعريفا قائما على نظرية الألعاب، حيث تُفهم العلاقات الاستراتيجية بوصفها عمليات اتخاذ قرار عقلاني تعتمد على حسابات الكلفة والمنفعة(Signorino, 2002: 93) . كما يدرج كارلسنيس وآخرون المفهوم ضمن الإطار الواقعي المرتبط بتوازن القوى في النظام الدولي . (Carlsnaes *et al.*, 2013: 1)وتشير مقاربات سياسة الجوار إلى أن العلاقات الاستراتيجية تُدار ضمن أطر جغرافية وإقليمية تهدف إلى تقليل التباعد وتعزيز التعاون (راوندي وبرزرغر، ١٤٠١: ٢). كما تؤكد الأدبيات الاقتصادية على دور التجارة والطاقة في تشكيل هذه العلاقات (صباغ ورادمرد، ١٤٠٣: ٢٢٥)، في حين تتناول المقاربات الأمنية دور التهديدات والتدخلات الخارجية في إعادة تشكيلها (أجتهادي، ١٤٠٣: ٧)كما توضح الأدبيات التاريخية أن الخبرة الاستراتيجية، مثل تجربة الحرب العراقية–الإيرانية، تؤثر في بناء الإدراك الاستراتيجي للدول (شمس‌الديني، ١٣٩٠: ١١). وتضيف المقاربات الثقافية والتعليمية بعدا معرفيا للعلاقات من خلال دبلوماسية المعرفة والتعاون الأكاديمي(Avsheniuk, 2022: 103) ، إضافة إلى الأبعاد الهوياتية التي قد تسهم في تعزيز أو تعقيد التفاعل(Beygi, 2023: 31) .

ثانيا: أبعاد العلاقات الاستراتيجية

تمثل أبعاد العلاقات الاستراتيجية الإطار التحليلي الذي يفسر تشكل العلاقات بين الدول واستمرارها، بوصفها منظومة متعددة المستويات تشمل الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية والجغرافية والثقافية. ويؤكد هذا التصور أن العلاقات الاستراتيجية تتحدد من خلال تداخل هذه الأبعاد وليس عبر بعد واحد منفرد. يرى والت أن الأبعاد الاستراتيجية ترتبط بالبيئة الأمنية وتوجهات السياسة الخارجية، بما يعكس طبيعة التفاعل في البيئات غير المستقرة (Walt, 2005: 24) . ويقدم سيغنورينو مقاربة كمية تعتمد على نظرية الألعاب لتفسير هذه الأبعاد من خلال حسابات الكلفة والمنفعة في سلوك الفاعلين (Signorino, 2002: 94) .ومن منظور بنيوي، يوضح «دليل العلاقات الدولية» أن الأبعاد تشمل توزيع القوة في النظام الدولي إضافة إلى القواعد والمؤسسات المعيارية(Carlsnaes *et al.*, 2013: 2) .ويربط مشيرزاده الأبعاد بالسياق الزمني والجغرافي، حيث يعكس البعد التاريخي تطور العلاقات عبر المراحل، بينما يبرز البعد المكاني أثر الجوار (مشيرزاده، ١٣٨٦: ٢). ويؤكد راوندي وبرزرغر أهمية البعد الجغرافي ضمن مستويات الجوار الإقليمي (راوندي وبرزرغر، ١٤٠١: ٢). ويعد البعد الاقتصادي أحد المحركات الرئيسة للعلاقات، إذ يتداخل مع الأمن عبر التجارة والطاقة والعبور (صباغ ورادمرد، ١٤٠٣: ٢٢٦). في حين يمثل البعد الأمني إطارا للتعامل مع التهديدات والتدخلات الخارجية (أجتهادي وآخرون، ١٤٠٣: ٨)كما تسهم الخبرات التاريخية في تشكيل إدراك الأبعاد الاستراتيجية (حشمتي جديد وآخرون، ١٣٩٠: ١٢)، بينما يوفر تحليل SWOTإطارا يدمج القوة والضعف والفرص والتهديدات كأبعاد تحليلية (وفرهنگ، ١٤٠١: ٣٢). ويضيف إطار دبلوماسية المعرفة بعدا ثقافيا

وتعليميا قائما على التعاون الأكاديمي(Avsheniuk, 2022: 104) ، في حين يبرز البعد الهوياتي والديني كعامل مزدوج التأثير في تعزيز أو تعقيد التعاون (Beygi, 2023: 32) .وبذلك تمتد الأبعاد من الصلبة (الأمنية والاقتصادية) إلى الناعمة (الثقافية والهوياتية).

ثالثا: نماذج العلاقات الاستراتيجية

تمثل نماذج العلاقات الاستراتيجية أطرا تفسيرية وتحليلية تهدف إلى فهم سلوك الدول أو التنبؤ به أو توجيهه ضمن سياقات التفاعل الدولي، وتستند إلى مدارس نظرية متعددة في العلاقات الدولية. يرتكز نموذج توازن القوى على سلوك الدول العقلاني في بناء تحالفات لمواجهة التهديدات، ويُعد نموذجا تفاعليا يقوم على الاستجابة للضغوط الخارجية .(Walt, 2005: 26) أما نموذج الاختيار الاستراتيجي فيعتمد على التحليل الكمي لقرارات الفاعلين في ظل عدم اليقين باستخدام نماذج احتمالية (Signorino, 2002: 96) .ويقدم النموذج المركب محاولة لدمج الواقعية والليبرالية والبنائية مع إبراز دور المؤسسات الدولية في تعزيز التعاون(Carlsnaes *et al.,* 2013: 4) .ويركز النموذج الخطابي على أن العلاقات الاستراتيجية تتغير وفق التحولات في بناء المعنى والسياق التاريخي (مشيرزاده، ١٣٨٦: ٤). بينما يعالج نموذج سياسة الجوار العلاقات الإقليمية وفق اعتبارات جيوسياسية تهدف إلى تقليل التوتر وتعزيز التعاون (راوندي وبرزرغر، ١٤٠١: ٤). ويربط نموذج الاقتصاد السياسي بين الاقتصاد والأمن عبر الاعتماد المتبادل والدبلوماسية الاقتصادية (صباغ ورادمرد، ١٤٠٣: ٢٢٨).كما يقدم نموذج تحليل الأهمية–الأداء إطارا لتحديد الأولويات الاستراتيجية وتصنيف التهديدات (أجتهادي وآخرون، ١٤٠٣: ١٠). ويستند نموذج الإدارة الاستراتيجية التاريخية إلى توظيف الخبرات السابقة في صياغة السياسات المستقبلية (حشمتي جديد وآخرون، ١٣٩٠: ١٤). ويوفر نموذج SWOT إطارا تحليليا لتحديد العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في العلاقات (گوهرمقدم وآخرون، ١٤٠١: ٣٤). ويؤكد نموذج دبلوماسية المعرفة دور التعليم والتبادل الأكاديمي في بناء الثقة (Avsheniuk, 2022: 106)، بينما يبرز نموذج الروابط الهوياتية والدينية أثر المشتركات الثقافية مع ضرورة إدارة التباينات(Beygi, 2023: 34) .

رابعا: التحديات الاستراتيجية في العلاقات الدولية

يُعد مفهوم التحديات الاستراتيجية من المفاهيم المركزية في حقل العلاقات الدولية، إذ يرتبط بتحليل العوائق البنيوية والوظيفية التي تعيق تفاعل الفاعلين الدوليين وتحقيق أهدافهم. وتشير هذه التحديات إلى قضايا مركبة ذات أبعاد سياسية وأمنية واقتصادية وثقافية، تتطلب مقاربات تحليلية طويلة المدى لفهمها وإدارتها، في ظل تعقد بيئة النظام الدولي وتداخل مستويات الفاعلين فيه(Sandler, 2016: 2). ويؤكد ليك وباول أن هذه التحديات تنشأ من تفاعلات معقدة بين الفاعلين، تختلف فيها التفضيلات والبيئات الاستراتيجية، ويمكن فهمها عبر ثلاثة عناصر رئيسة: الفاعلون وبيئاتهم، التفاعلات الاستراتيجية، والإطار المؤسسي الحاكم لهذه التفاعلات(Lake & Powell, 1999: 4). وتتسم التحديات الاستراتيجية بعدة خصائص، أبرزها طابعها البنيوي طويل الأمد، وتعدد أبعادها، وامتداد آثارها عبر الحدود الوطنية، مما يستدعي تعاونا دوليا لمعالجتها (Stevanović *et al.,* 2023: 3).

خامسا: أنواع التحديات الاستراتيجية

تتعدد التحديات الاستراتيجية في النظام الدولي المعاصر وفقا لطبيعتها وأبعادها، وتشمل ست فئات رئيسة مترابطة تؤثر في بنية العلاقات الدولية وتفاعلاتها.

١. التحديات السياسية

ترتبط التحديات السياسية بالتحولات في توزيع القوة وتغير موازين النظام الدولي، حيث تتأثر التفاعلات بين الدول بالتفضيلات والبيئة الاستراتيجية . (Lake & Powell, 1999: 4)ويُعد التحول في النظام العالمي من أبرز هذه التحديات، مع انتقال نسبي في مراكز القوة بين الشرق والغرب . (Zhang, 2023: 36) كما تمثل التوترات بين القوى الكبرى عاملا مؤثرا في عدم الاستقرار الدولي، خاصة في ظل تداخل العوامل الجيوسياسية والصراعات والاعتبارات التنموية(Stevanović *et al.,* 2023: 5) . وتبرز كذلك إشكالية السيادة في ظل تصاعد دور الفاعلين غير الدولتيين، حيث أعادت التقنيات الحديثة تشكيل أدوات التأثير في السياسة الدولية(Frost & Michelsen, 2017: 13) .

٢. التحديات الأمنية

تتجاوز التحديات الأمنية المفهوم التقليدي للحرب لتشمل أزمات عالمية تتعلق بالأمن والصحة والبيئة والحوكمة(Sandler, 2016: 1) . ويُعد الإرهاب الدولي من أبرز هذه التحديات، نظرا لطابعه العابر للحدود وتأثيره على الأمنين الوطني والدولي (Hudaya & Putri, 2018: 7) .كما تمثل الحروب الهجينة وحروب المعلومات تحديا معقدا يجمع بين الأدوات العسكرية والسيبرانية والإعلامية(Rogers & Tyushka, 2017: 35) .

٣. التحديات الاقتصادية

تتمثل أبرز التحديات الاقتصادية في عدم المساواة في توزيع الثروة عالميا، حيث تشير البيانات إلى فجوات كبيرة في الدخل والإنتاج بين الدول . (Sandler, 2016: 7) كما تُعد الأزمات المالية العالمية عاملا مؤثرا في استقرار النظام الدولي نتيجة قدرتها على الانتشار السريع عبر الاقتصاد العالمي(Stevanović *et al.,* 2023: 5) . وتشكل الحروب التجارية والعقوبات الاقتصادية أدوات سياسية ذات آثار اقتصادية واسعة ,Zhang) (43 :2023 ، إلى جانب تحديات أمن الطاقة وتقلبات الأسواق العالمية(Stevanović *et al.,* 2023: 5) .

٤. التحديات المائية

ترتبط التحديات المائية بندرة الموارد المائية العذبة وتزايد الطلب العالمي عليها، إضافة إلى تلوث المياه الناتج عن الأنشطة الصناعية والزراعية. كما تؤدي التغيرات المناخية إلى تغير أنماط الهطول وارتفاع درجات الحرارة، بما يؤثر على الأمن المائي والغذائي(Stevanović et al., 2023: 8) .

٥. التحديات الحدودية

تشمل التحديات الحدودية قضايا الهجرة غير النظامية التي تفرض ضغوطا على الدول المستقبلة، إضافة إلى تهريب السلع غير المشروعة وتنامي الجريمة العابرة للحدود (Hudaya & Putri, 2018: 7).

٦. التحديات الثقافية

تتجلى التحديات الثقافية في صدام الهويات وتنامي التفاعلات بين الثقافات في ظل العولمة، مما قد يؤدي إلى توترات اجتماعية وسياسية. كما يشكل توسع العولمة الثقافية تهديدا للهويات المحلية، ويؤدي إلى ردود فعل ثقافية قومية. إضافة إلى ذلك، يمثل تنوع المجتمعات متعددة الثقافات تحديا في إدارة التعايش، فضلا عن توظيف الثقافة كأداة للقوة الناعمة في العلاقات الدولية(Hudaya & Putri, 2018: 5) .

سادسا: المبادئ الدستورية الحاكمة للعلاقات الخارجية العراقية

١. مبدأ السيادة الوطنية الكاملة (المادة ١)

تنص المادة (١) من الدستور العراقي على أن العراق دولة اتحادية ديمقراطية ذات سيادة كاملة، وأن الشعب مصدر السلطات. ويُعد هذا المبدأ الأساس الناظم للسياسة الخارجية، إذ يرسخ الاستقلال الوطني كشرط جوهري للعلاقات الدولية، ويتيح للدولة صياغة سياستها الخارجية بما يخدم مصالحها العليا، ضمن سياق إعادة بناء السيادة بعد عام ٢٠٠٣ (أحمدي وقزويني، ١٣٨٩: ٢٢).ومن الناحية القانونية، يتوافق مبدأ السيادة مع القانون الدولي بوصفه مبدأ غير قابل للتنازل، إلا أن تطبيقه يواجه تحديات مرتبطة بالبنية الفدرالية التي تمنح الأقاليم صلاحيات قد تؤثر في وحدة القرار الخارجي، كما في بعض التفاهمات الاقتصادية خارج الإطار المركزي (سماعي ومرادي، ١٣٩٠: ١٢).وفي العلاقات مع إيران، يؤدي هذا المبدأ دورا مزدوجا يتمثل في دعم التعاون القائم على الندية، وفي الوقت نفسه ضبط حدود التأثيرات الخارجية داخل النظام السياسي. كما يعكس توازن السلطات الثلاث في الداخل أثرا مباشرا على صنع القرار الخارجي (إبراهيم، ٢٠١٥: ٢١٣).

٢. مبادئ حسن الجوار، عدم التدخل، المصالح المشتركة والسلوك المتبادل (المادة ٨)

تضع المادة (٨) إطارا للسياسة الخارجية العراقية يقوم على حسن الجوار، وعدم التدخل، وتسوية النزاعات سلميا، وبناء العلاقات على أساس المصالح المشتركة والسلوك المتبادل، بما يعزز الاستقرار الإقليمي ويؤطر العلاقات مع دول الجوار ومنها إيران (أحمدي وقزويني، ١٣٨٩: ٢٦).ويرتبط مبدأ حسن الجوار بإعادة بناء العلاقات الإقليمية بعد النزاعات، ويُستخدم لتعزيز التعاون في مجالات الاقتصاد والطاقة والأمن الحدودي، إلا أن تطبيقه يتأثر بتعقيدات البيئة السياسية الإقليمية (نورمحمدي ودميرچي، ١٤٠٣: ٦٥).أما مبدأ عدم التدخل فيهدف إلى حماية السيادة وتقليل التأثيرات الخارجية في الشؤون الداخلية، لكنه يبقى مرتبطا بتوازنات القوة والمصالح الإقليمية (سماعي ومرادي، ١٣٩٠: ١٥).

وتشكل مبادئ المصالح المشتركة والسلوك المتبادل الأساس التنفيذي للعلاقات الخارجية، حيث تدعم التعاون الاقتصادي والأمني، رغم أن تفاوت القوة قد يؤدي إلى اختلال في الاستفادة بين الأطراف (إبراهيم، ٢٠١٥: ٢١٥).

المبحث الثالث الجانب العملي

أولا: التحليل الكمي لأسئلة الاستبانة

يُلاحظ من الجدول السابق أن جميع مضامين المؤشرات قد حظيت بتأييد المستجيبين، كما أن قيم الخطأ المعياري لمعامل الالتواء والتسطح تقع بين (±٢)، مما يؤكد تحقق شرط الطبيعية الإحصائية لتوزيع البيانات. وفيما يلي عرض تفصيلي للأبعاد، المكوّنات، المؤشرات، والأكواد:**جدول (١) الأبعاد والمكوّنات والمؤشرات والأكواد**

البعد	المكوّن	المؤشر	الكود
القانوني–السيادي	الانسجام مع المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية العراقية	ضمان عدم التدخل في الشؤون الداخلية للعراق (المادة ٢٠)	H1
		الالتزام بمبدأ عدم استخدام القوة أو التهديد (المادة ٢٠)	H2
		التعاون القائم على احترام السيادة والاستقلال (المادة ٢٠)	H3
	الشرعية المؤسسية لعملية اتخاذ القرار	إقرار الاتفاقيات الاستراتيجية من البرلمان (المادتان ٦١ و١١٠)	H4
		حصر التعاونات الأمنية بالمؤسسات الرسمية (المادة ٩)	H5
		عدم تجاوز الحكومة المركزية في المفاوضات مع المناطق ذات الحكم الذاتي	H6
	التوازن بين الفدرالية والسيادة الوطنية	التنسيق الثلاثي في المشاريع الحدودية (المادة ١١٧)	H7
		ضمان عدم انتهاك التعاونات الاقتصادية مع الإقليم للمادة ١١١	H8
		الالتزام بحق النقض للحكومة الفدرالية في الاتفاقيات الدولية (المادة ١٢١)	H9
الأمني–الحدودي	أمن الحدود على أساس السيادة الحكومية	التعاون في ضبط الحدود عبر قوات حرس الحدود الرسمية	A1
		إنشاء هيئة مشتركة للحدود بمشاركة وزارة الدفاع	A2
		ضمان عدم انتشار قوات إيرانية دون طلب رسمي (المادة ١١٠)	A3
	مكافحة الإرهاب دون المساس بالسيادة	تبادل المعلومات الأمنية عبر وزارة الاستخبارات	A4
		التعاون في تدريب القوات الأمنية بموافقة البرلمان	A5
		عدم دعم أي جماعة شبه عسكرية خارج الإطار القانوني (المادة ٩)	A6
	إدارة الأزمات العرضية الحدودية	لجنة فنية مشتركة لإدارة الأزمات المائية	A7
		التعاون في مكافحة التلوث البيئي الحدودي (المادة ٣٣)	A8
		آلية مشتركة لمكافحة تهريب البشر والمخدرات	A9
الاقتصادي–الطاقوي	تحويل العلاقات الاقتصادية إلى علاقات تجارية عملية	زيادة نسبة التجارة الرسمية (٨٠٪ عبر الجمارك)	K1
		تنويع السلع التصديرية غير النفطية	K2
		إنشاء مناطق تجارية خاصة على الحدود	K3
	التعاون في مجال الطاقة على أساس المنفعة المتبادلة	تسعير الطاقة وفق أسعار السوق العالمية	K4
		مشاركة العراق في استثمارات البنى التحتية للطاقة الإيرانية	K5
		تقليل الاعتماد على واردات الكهرباء الإيرانية حتى ٣٠%	K6
	تطوير البنى التحتية للعبور والاتصال	استكمال خط سكة الحديد شلمجة–البصرة	K7
		إنشاء ممر تجاري ثلاثي (إيران–العراق–الأردن)	K8
		تطوير الموانئ الحدودية (مثل الفاو)	K9
الثقافي–الاجتماعي	علاقات شعبية قائمة على الهويات الثقافية–الدينية	تسهيل زيارة العتبات المقدسة عبر أنظمة إلكترونية	F1
		التبادل الطلابي والأكاديمي عبر منح حكومية	F2
		التعاون الإعلامي لإنتاج محتوى مشترك فارسي–عربي	F3
	منع تسييس الهويات	عدم استخدام الشبكات الدينية للتأثير على الانتخابات (المادتان ١ و٧)	F4
		تعزيز خطاب "الجوار التاريخي" بدلا من "الارتباط الأيديولوجي"	F5
		دعم الهوية الوطنية العراقية إلى جانب الهويات الفرعية	F6

	التعاون في صون التراث الثقافي المشترك	مشاريع إعادة إعمار الآثار التاريخية في المناطق الحدودية	F7
		إنشاء متاحف مشتركة في المدن الحدودية	F8
		دعم البحوث الأكاديمية حول التاريخ المشترك	F9
الدبلوماسي– متعدد الأطراف	التعاون ضمن المنظمات الإقليمية	التنسيق في جلسات مجلس التعاون الخليجي	D1
		التعاون في منظمة التعاون الإسلامي دون فرض مواقف أحادية	D2
		تجنب استخدام العراق كقاعدة للتوتر مع الدول العربية	D3
	إدارة الأزمات الإقليمية	التشاور قبل اتخاذ المواقف في أزمات سوريا–اليمن–لبنان	D4
		احترام سياسة "الاستقلالية" العراقية في التوترات الإقليمية	D5
		استخدام العراق كوسيط في التوترات الإيرانية–السعودية	D6
	التفاعل مع القوى العالمية	احترام علاقات العراق مع أمريكا والاتحاد الأوروبي	D7
		عدم خلق تعارض للعراق في علاقاته مع الصين وروسيا	D8
		التعاون في جذب الاستثمارات متعددة الأطراف	D9
المؤسسي– التكيفي	إضفاء الطابع المؤسسي على العلاقات	لجنة استراتيجية مشتركة على مستوى رؤساء الوزراء	N1
		إنشاء مكتب تنسيق دائم في بغداد وطهران	N2
		إقرار "معاهدة تعاون استراتيجي طويل الأمد"	N3
	آليات المراقبة والتقييم	إصدار تقرير سنوي عن أداء العلاقات الثنائية	N4
		مشاركة مراقبين برلمانيين في اللجان المشتركة	N5
		إنشاء مؤشرات كمية لقياس التقدم	N6
	المرونة في مواجهة التحولات البنيوية	آلية مراجعة فورية بعد كل تغيير حكومي	N7
		توقع سيناريوهات بديلة لتحولات الفدرالية (مثل استقلال كردستان)	N8
		الحفاظ على الحد الأدنى من العلاقات (تجارة، زيارات) حتى في ظروف التوتر السياسي	N9

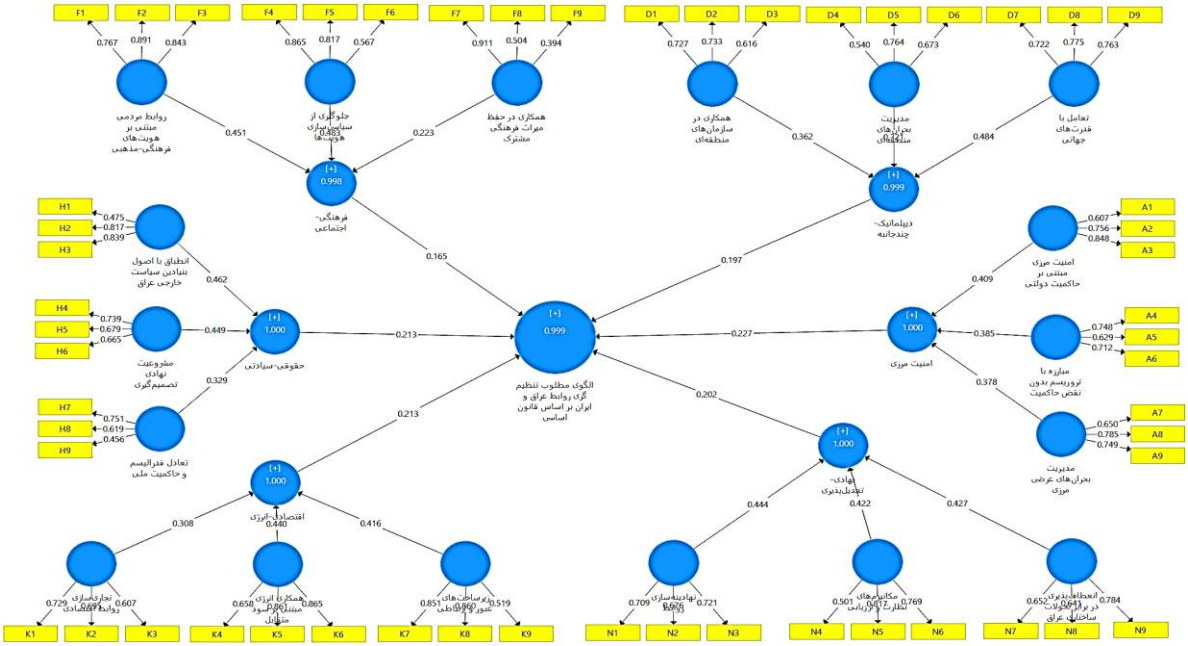

ثانيا: تقييم النموذج البنيوي

بعد التأكد من جودة نموذج القياس، يتم في هذا القسم اختبار فرضيات البحث، أي العلاقات بين البُنى.

١. معاملات المسار ودلالتها الإحصائية

تم استخدام أسلوب إعادة المعاينة (Bootstrapping) مع ٥٠٠٠ عينة لإعادة التقدير. معاملات المسار(β) ، إحصاءT ، ومستوى الدلالة–P) (Valueهي النتائج الرئيسة لهذا القسم .(إحصاء T أكبر من ١.٩٦ يدل على الدلالة عند مستوى ثقة ٩٥%)**جدول (٢) معاملات المسار ودلالتها الإحصائية**

المسار	معامل المسار(β)	الانحراف المعياري	إحصاءT	قيمةP	النتيجة
اقتصادي–طاقوي → النموذج الأمثل لتنظيم العلاقات العراقية–الإيرانية	0.212	0.033	6.562	0	تأييد
التعاون الطاقوي القائم على المنفعة المتبادلة → اقتصادي–طاقوي	0.429	0.035	12.385	0	تأييد
الأمن الحدودي → النموذج الأمثل لتنظيم العلاقات العراقية–الإيرانية	0.234	0.031	7.401	0	تأييد
الأمن الحدودي القائم على السيادة الحكومية → الأمن الحدودي	0.426	0.051	8.361	0	تأييد
التوافق مع المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية العراقية → قانوني–سيادي	0.449	0.055	8.312	0	تأييد
المرونة تجاه التحولات البنيوية في العراق → مؤسسي–تكيفي	0.421	0.071	5.989	0	تأييد
تسويق العلاقات الاقتصادية → اقتصادي–طاقوي	0.316	0.040	7.884	0	تأييد
البُنى التحتية للعبور والاتصال → اقتصادي–طاقوي	0.412	0.035	11.860	0	تأييد
ثقافي–اجتماعي → النموذج الأمثل لتنظيم العلاقات العراقية–الإيرانية	0.161	0.054	3.176	0.002	تأييد
إدارة الأزمات الإقليمية → دبلوماسي–متعدد الأطراف	0.310	0.050	6.096	0	تأييد
توازن الفدرالية والسيادة الوطنية → قانوني–سيادي	0.340	0.064	5.173	0	تأييد
التفاعل مع القوى العالمية → دبلوماسي–متعدد الأطراف	0.476	0.045	10.823	0	تأييد
منع تسييس الهويات → ثقافي–اجتماعي	0.492	0.045	11.129	0	تأييد
قانوني–سيادي → النموذج الأمثل لتنظيم العلاقات العراقية–الإيرانية	0.220	0.047	4.343	0	تأييد
دبلوماسي–متعدد الأطراف → النموذج الأمثل لتنظيم العلاقات العراقية–الإيرانية	0.185	0.040	4.949	0	تأييد
العلاقات الشعبية القائمة على الهويات الثقافية–الدينية → ثقافي–اجتماعي	0.421	0.048	8.904	0	تأييد

مكافحة الإرهاب دون المساس بالسيادة → الأمن الحدودي	0.375	0.036	10.527	0	تأييد
إدارة الأزمات العرضية الحدودية → الأمن الحدودي	0.361	0.045	8.073	0	تأييد
الشرعية المؤسسية لاتخاذ القرار → قانوني–سيادي	0.438	0.057	7.979	0	تأييد
آليات الرقابة والتقييم → مؤسسي–تكيفي	0.412	0.069	6.026	0	تأييد
مؤسسي–تكيفي → النموذج الأمثل لتنظيم العلاقات العراقية–الإيرانية	0.188	0.032	6.052	0	تأييد
إضفاء الطابع المؤسسي على العلاقات → مؤسسي–تكيفي	0.435	0.061	7.428	0	تأييد
التعاون في حفظ التراث الثقافي المشترك → ثقافي–اجتماعي	0.241	0.078	3.062	0.002	تأييد
التعاون في المنظمات الإقليمية → دبلوماسي–متعدد الأطراف	0.367	0.058	6.398	0	تأييد

جميع معاملات المسار في هذا البحث تم تأييدها عند مستوى ثقة ٩٥٪. وهذا يؤكد أن العلاقات المفترضة بين البُنى في النموذج البنيوي صحيحة ودالة إحصائيا، مما يعزز قوة النموذج وصلاحيته في تفسير الظواهر المدروسة.

٢. معامل التحديد (R^2)

يشير معامل التحديد إلى النسبة المئوية من التغيرات في المتغيرات التابعة التي يتم تفسيرها بواسطة المتغيرات المستقلة. وتُعتبر القيم (٠.٢٥، ٠.٥٠، ٠.٧٥) على التوالي دلالة على قوة تفسير ضعيفة، متوسطة، وقوية.**جدول (٣) قيم معامل التحديد(R^2)**

المتغير	R Square	R Square Adjusted	التفسير
اقتصادي–طاقوي	1	1	قوي
الأمن الحدودي	1	1	قوي
ثقافي–اجتماعي	0.998	0.998	قوي
قانوني–سيادي	1	1	قوي
دبلوماسي–متعدد الأطراف	0.999	0.999	قوي
مؤسسي–تكيفي	1	1	قوي

تُظهر هذه القيم أن النموذج البنيوي للبحث يتمتع بقوة تفسيرية عالية، مما يؤكد أن الاستبانة المصممة استطاعت قياس المفاهيم البحثية بدقة، وأن البيانات المستخلصة منها موثوقة للغاية.

٣. تصميم النموذج الأمثل المتكامل

من خلال دمج النتائج السابقة، يتم تصميم النموذج الأمثل للعلاقات الاستراتيجية بين العراق وإيران في إطار الدستور العراقي (٢٠٠٥) على النحو الآتي:

الخصائص المميزة لهذا النموذج:

١. **الارتكاز على الدستور العراقي** :النموذج لا ينشئ مؤسسات جديدة، بل يُفعّل القدرات الكامنة في الدستور (المواد ١١٠، ١٢١، ١٣٧).

٢. **المرونة البنيوية:** يتيح مشاركة المحافظات الحدودية العراقية (كردستان، البصرة) في التعاون الفني دون المساس بالسيادة الفدرالية.

٣. **التدرجية** :يبدأ من المجالات الأقل حساسية (البيئية، التعليمية) كقنوات لبناء الثقة، تمهيدا للدخول في المجالات الأكثر حساسية (الأمنية، الطاقوية).

٤. **القابلية للقياس** :جميع المكونات تمتلك مؤشرات موضوعية للتقييم الدوري.

المبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات

١. وجود فجوة بين المبادئ الدستورية الواردة في دستور العراق لعام ٢٠٠٥ والتطبيق العملي للعلاقات الاستراتيجية العراقية–الإيرانية.

٢. توفر المادتان (١) و(٨) إطارا قانونيا قائما على السيادة الوطنية وحسن الجوار والمصالح المشتركة، إلا أن ضعف الآليات المؤسسية والرقابية حدّ من فاعليته.

٣. تركزت التحديات في الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية والحدودية.

٤. وفرت المشتركات الثقافية والدينية فرصا للتعاون، لكن ضعف الأطر المؤسسية قلل من الاستفادة منها.

٥. استمرت بعض الإشكالات المتعلقة بالحدود والموارد المشتركة.

٦. قدمت الدراسة نموذجا قائما على التكامل وتوازن القوى، يرتكز على تفعيل المبادئ الدستورية وإنشاء آليات مشتركة للرقابة والمتابعة.

٧. أكدت الدراسة أهمية تنويع الشراكات الاقتصادية وتعزيز المؤسسات الأمنية الوطنية وتطوير التعاون الثقافي والعلمي.

٨. يرتبط نجاح النموذج المقترح بتعزيز المؤسسات العراقية، واستقلال القضاء، والرقابة البرلمانية، والشفافية في السياسة الخارجية.

٩. يمتلك الدستور العراقي أساسا قانونيا كافيا لتنظيم العلاقات الاستراتيجية مع إيران، شرط تفعيل آلياته المؤسسية بما يضمن علاقات مستقرة قائمة على الاحترام المتبادل والسيادة الوطنية.

ثانيا: التوصيات

التوصيات النظرية

أ. تطوير نموذج (الواقعية القائمة على القانون) لإبراز دور الدساتير الوطنية في توجيه العلاقات الاستراتيجية.

ب.تعزيز الدراسات البينية التي تربط القانون الدستوري بالعلاقات الدولية.

ت.تطوير مفهوم (السيادة المرنة) بما ينسجم مع البيئة الفيدرالية العراقية.

ث.إدماج البعد الدستوري في تحليل الاعتماد الاقتصادي المتبادل.

ج. إعادة صياغة مفاهيم الهوية والأمن المجتمعي بما يتوافق مع الدولة الوطنية.

ح. تأصيل مفهوم (الدبلوماسية الدستورية) بوصفه أداة داعمة للسياسة الخارجية.

خ. إنشاء إطار معياري لقياس الفجوة بين النصوص الدستورية والتطبيق العملي.

التوصيات العملية

أ. إعداد وثيقة استراتيجية وطنية لتنظيم العلاقات العراقية–الإيرانية وفق المادتين (١) و(٨) من الدستور.

ب.تعزيز الدور الرقابي والتشريعي لمجلس النواب في إدارة السياسة الخارجية.

ت.تفعيل دور المؤسسات القضائية في تفسير النصوص الدستورية المتعلقة بالعلاقات الخارجية.

ث.تنويع الشركاء التجاريين وتطوير مشروعات استثمارية مشتركة وإنشاء آليات تنظيمية للتعاون الاقتصادي.

ج. تعزيز احتكار الدولة لاستخدام القوة وتطوير التعاون الأمني والحدودي المشترك.

ح. توسيع مجالات التعاون العلمي والثقافي وإنشاء مؤسسات مشتركة للبحث والتبادل الأكاديمي.

خ. إدارة العلاقات الثنائية على أساس احترام المؤسسات الدستورية وتعزيز الشفافية والتعاون المتوازن.

د. دعم دور المنظمات الإقليمية والدولية في تقوية المؤسسات القانونية والاقتصادية العراقية وترسيخ الاستقرار وعلاقات الجوار القائمة على المصالح المشتركة والاحترام المتبادل.

المصادر

أولا: المصادر العربية

١. إبراهيم، س. ع. (٢٠١٥). «السياسات العامة في العراق: دراسة في المعايير التشريعية». مجلة كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد (61).

٢. احمدی، ف. ا.، وقزوینی حائری، ی. (١٣٨٩). «فرآیند تدوین قانون اساسی عراق». فصلنامه سیاست، ٤٠(٢)، ١٩-٣٧.

٣. اجتهادی، س. ع.، جوادی نوبندگانی، م. ج.، وجعفری‌نیا، ع. (١٤٠٣). «راهبردهای مقابله با تهدیدات سیاسی در روابط ایران و عراق». فصلنامه مطالعات بین‌رشته‌ای دانش راهبردی، ١٥(٥٩)، ٧-٣١.

٤. پارسادوست، منوچهر. (١٣٦٩). نقش عراق در شروع جنگ. تهران: انتشارات شرکت سهامی.

٥. حشمتی جدید، م.، مظفری، ا.، وشمس‌الدینی، ج. (١٣٩٠). «بازخوانی مدیریت راهبردی ملی ایران و عراق در دفاع مقدس از نگاه کارشناسان بین‌المللی». مجله سیاست دفاعی، ٢٧(٥٠١)، ١١-٥٠.

٦. راوندی، ب.، وبرزگر، ک. (١٤٠١). «ارائه الگوی راهبردی سیاست همسایگی برای جمهوری اسلامی ایران». مطالعات راهبردی سیاست بین‌الملل، ٧(١٣)، ١-١٥.

٧. ساعی، ا.، ومرادی، ج. (١٣٩٠). «معضلات فدرالیسم در عراق». تحقیقات سیاسی و بین‌المللی، ٣.(7)

٨. صباغ، ه.، ورادمرد، م. (١٤٠٣). «اقتصاد سیاسی روابط جمهوری اسلامی ایران و عراق (فرصت‌ها و چالش‌ها)». مطالعات راهبردی سیاست بین‌الملل، ٧(١٣)، ٢٢٥-٢٥٣.

٩. گوهرمقدم، ا.، بیگی، ع.، وفرهنگ، ف. (١٤٠١). «ارائه راهبردهای تقویت همکاری‌های ایران و عراق با تأکید بر نقاط قوت و ضعف». مطالعات سیاسی جهان اسلام، ١١(٤)، ٣١-٥٨.

١٠.مشیرزاده، ح. (١٣٨٦). «تکثر معنایی و تحول مفاهیم در روابط بین‌الملل». فصلنامه مطالعات راهبردی، ١٠(٣٨)، ١-٢١.

١١.نورمحمدی، م.، ودمیرچی، ع. ر. (١٤٠٣). «عمل‌گرایی در سیاست خارجی عراق (٢٠٢٣-٢٠٠٥): ویژگی‌ها و پیامدها». فصلنامه مطالعات سیاسی جهان اسلام، ١٣(٣)، ٤٥-٧٣.

ثانيا: المصادر الاجنبية

12.Avsheniuk, N. (2022). The international dimension of peace education in the perspective of knowledge diplomacy development. UNESCO Chair Journal «Lifelong Professional Education in the XXI Century», 5, 103-112.

13.Beygi, A. (2023). Providing strategies to strengthen cooperation between Iran and Iraq emphasizing the strengths and weaknesses; Opportunity – Threat. Political Studies of Islamic World, 11(4), 31-58.

14.Carlsnaes, W., Risse, T., & Simmons, B. A. (Eds.). (2013). Handbook of international relations (2nd ed.). SAGE.

15.Frost, M., & Michelsen, N. (2017). Strategic communications in international relations: Practical traps and ethical puzzles. Defence Strategic Communications, 2, 9-34.

16.Hudaya, M., & Putri, D. A. (2018). Strategic culture: The answer of international relations study to overcome challenges in the globalized world. Journal of International Relations, 12(2), 1-15.

17.Jathoom, S. F. (2024). Iran's Foreign Policy Towards Iraq Post 2003. International Journal For Multidisciplinary Research, 6(3).

18.Lake, D. A., & Powell, R. (1999). Strategic choice and international relations. Princeton University Press.

19.Rogers, J., & Tyushka, A. (2017). 'Hacking' into the West: Russia's 'anti-hegemonic' drive and the strategic narrative offensive. Defence Strategic Communications, 2, 35-60.

20.Sandler, T. (2016). Strategic aspects of difficult global challenges. Global Policy, 7(S1), 1-14.

21.Signorino, C. S. (2002). Strategy and selection in international relations. International Interactions, 28(1), 93-115.

22.Stevanović, M., Pavlićević, P., Vujinović, N., & Radovanović, M. (2023). International relations

23.Walt, S. M. (2005). The relationship between theory and policy in international relations. Annual Review of Political Science, 8, 23-48.

24.Walt, S. M. (2005). The relationship between theory and policy in international relations. Annual Review of Political Science, 8, 23-48.

25.Zhang, Z. (2025). Comments on building a new type of international relations from the perspective of a community with a shared future for mankind: Take China-Africa cooperative relations as an example. Journal of Political Science Research, 6(1), 36-44.